

الدرس الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في كتابه السياسة الشرعية: ولا يحل للسلطان أن يأخذ من أرباب الأموال جُعلاً على طلب المحاربين، وإقامة الحد، وارتجاع أموال الناس منهم، ولا على طلب السارقين، لا لنفسه، ولا للجند الذين يرسلهم في طلبهم، بل طلب هؤلاء من نوع الجهاد في سبيل الله، فيخرج فيه جند المسلمين، كما يخرج في غيره من الغزوات التي تسمى البيكار.
وينفق على المجاهدين في هذا من المال الذي ينفق منه على سائر الغزاة، فإن كان لهم إقطاع أو عطاء يكفيهم وإلا أعطاهم تمام كفاية غزوهم من مال المصالح من الصدقات، فإن هذا من سبيل الله.
فإن كان على أبناء السبيل المأخوذون زكاةً، مثل التجار الذين قد يؤخذون، فأخذ الإمام زكاة أموالهم، وأنفقها في سبيل الله، كنفقة الذين يطلبون المحاربين جاز.
ولو كانت لهم شوكة قوية تحتاج إلى تأليف، فأعطى الإمام من الفياء أو المصالح أو الزكاة لبعض رؤسائهم، يعينهم على إحضار الباقين، أو لترك شره فيضعف الباقون ونحو ذلك جاز، وكان هؤلاء من المؤلفة قلوبهم.
وقد ذكر مثل ذلك غير واحدٍ من الأئمة، كأحمد وغيره، وهو ظاهر الكتاب والسنة وأصول الشريعة.
ولا يجوز أن يرسل الإمام من يضعف عن مقاومة الحرامية، ولا من يأخذ مالا من المأخوذين.

قال -رحمه الله تعالى-: ولا يحل للسلطان أن يأخذ من أرباب الأموال جُعلاً على طلب المحاربين، إلى آخره،

- معلومٌ أنَّ الحديث ها هنا حينما تكلم الشيخ عن القسم الثاني، وهو قسم الأموال، تكلم عن أن الإمام يحكم بين الناس في الحدود وفي الحقوق إلى آخره، وتكلم عن حقوق المحاربين وقطاع الطريق، ثم كلامه الآن عن واجب المسلمين أن يساعدوا السلطان والإمام في محاربة هؤلاء، خاصةً إذا امتنعوا، أو احتاج الإمام أن يساعده عموم الناس، بمعنى إذا كان هناك قصدٌ في الجند، أو نقصٌ في رجاله، أو أولئك كانوا أصحاب منعة وقوة، واحتاج الإمام إلى أن يقوم معه الناس، فيجب الناس أن يعينوه في هذا، هذا هو كلام الشيخ في هذا الجزء.

- ولهذا قال: ولا يحل للسلطان أن يأخذ من أرباب الأموال جُعلاً على طلب المحاربين، وإقامة الحد إلى آخره، بمعنى: أنه إذا احتاج الإمام في طلبه للمحاربين، ولطبه لقطاع الطريق، والسراق إلى آخره، لا يأخذ من

الأغنياء أموالاً من أجل متابعة هؤلاء، مادام أن بيت المال قادرٌ، ومادام أن جنده قادرون، فليس له أن يأخذ من هؤلاء، ولهذا قال: لا يحل للسلطان أن يأخذ من أرباب الأموال، الذين هم الأغنياء، جُعلًا، يعني مقدارًا، أو مبلغًا، أو حصّةً، أو ما يقابل عمل هؤلاء الجنود، أو عمل هؤلاء الذين يتابعون هؤلاء المحاربين والسراق وقطاع الطريق.

قال: لا يحل له أن يأخذ جُعلًا على طلب المحاربين، وإقامة الحد، وارتجاع أموال الناس منهم، ولا على طلب السارقين، لا يأخذه، لا لنفسه ولا للجنود الذين يرسلهم في طلبهم، بل طلب هؤلاء من نوع الجهاد في سبيل الله،

- يعني كما أن الجهاد في سبيل الله بمعنى ديوان الغزاة، هو من بيت المال، كذلك لا يأخذ من الأغنياء للذين يجاهدون في سبيل الله، فكذلك أيضًا لا يأخذ من الذين يوظفهم أو من الجنود أو من رجاله الذين يتابعون قطاع الطريق، أو السراق، والمحاربين إلى آخره.
- وكأننا نفهم من قوله: من نوع الجهاد في سبيل الله، لاشك طبعًا أن رجال السلطان أو وظائف السلطان، أو ولايات السلطان، لاشك أنها تتجدد وتتطور وتتغير، مثلًا عندنا في الوقت الحاضر أنواع الشرط كثير، منهم العسكر، الذين يتعلّقون برجال الجيش والدفاع، ومنهم العسكر الذين يتعلّقوا بما يسمى بالأمن الداخلي، سواءً كان الشرطة أو رجال الدفاع المدني، أو غيرها، الذين وظيفتهم الحفاظ على أمن الناس، الأمن الخارجي معروف أنه للجيش، والأمن الداخلي في الوقت الحاضر، في التنظيم الحاضر، صار لرجال الأمن الداخلي، الشرطة بأنواع وظائفها، وبأنواع مراتبها، **فكل هؤلاء داخلون في قوله: من نوع الجهاد في سبيل الله، بمعنى كلهم يأخذون من بيت المال، كلهم وظائفهم ومراتبهم كلها من بيت المال،** ولهذا لا يأخذ ولي الأمر من الناس أموالاً من أجل أن يدفعها لهؤلاء، لأنهم يحفظون الأمن، سواءً الخارجي أو الداخلي، أو يدافعون أو يقاتلون، إلا بعض الأشياء ستأتي، سيشير إليها الشيخ، نبيها -إن شاء الله-

قال: ولا للجنود الذين يرسلهم في طلبهم، بل طلب هؤلاء،

- يعني طلب المحاربين وطلب السراق، وقطاع الطريق، من نوع الجهاد في سبيل الله، فيخرج فيه جند المسلمين، الذين وظيفتهم ولي الأمر للقتال في سبيل الله، كما يخرج في غيره من الغزوات التي تسمى البيكار.
- البيكار هذا مصطلح كان في العهد السلجوقي، ولهذا قلنا لكم إنها تتغير الوظائف عند السلطان وتتطور، حسب حاجة الناس، وحسب أيضًا ما يجد من تجديد في الإدارة، وتجديد في أحوال الناس وشئون الناس.
- فالشيخ هنا ذكر البيكار، البيكار هذا كما يقول الذين يكتبون في المصطلحات العسكرية وغيرها، قال: إنه مصطلح عسكري أُطلق في العصر السلجوقي على الحملات العسكرية، المكونة من الممالك والأترك، وأيضًا قالوا: من خصائصها، ومن إيجابياتها، ومن فوائدها: أنها محدودة العدد، مأمونة النتائج، بمعنى أنه يكون فرقًا، كأن البيكار هذه، كأنها فرق خاصة يكونها ولي الأمر لتقوم بمهمات خاصة، البيكار كأنها فرق خاصة أو بمجاميع خاصة، تقوم بمهمات خاصة وهذه كما قال المعرفون، أنها أثبتت جدواها، وأثبتت إيجابياتها.

الشيخ قال: كما يخرج في غيره من الغزوات التي تسمى البيكار،

- بمعنى أنهم أحدثوا أنواعاً من الدواوين، أو من الوظائف، أو من أنواع العسكر، حسب ما تقتضيه الحال، وحسب ما يقتضيه التطور، وحسب أيضاً ما يستجد في إدارة الناس، وهذا سنة الله في خلقه، أنهم يقبلون التطوير، ويقبلون التجديد، وأيضاً الولاية يُحدثون في إداراتهم، وفي دولهم بقدر ما يحتاج الناس من وظائف، ومن أيضاً حماية، أو رعاية.

← قال: وينفق على المجاهدين في هذا من المال الذي ينفق منه على سائر الغزاة، فإن كان لهم إقطاع أو عطاءً يكفيهم،

- يعني إن كان للجند هؤلاء إقطاع، يعني من بيت المال، أو عطاء يكفيهم، وإلا أعطاهم، بمعنى إذا كان يوجد ديوان خاص، بمعنى عندهم قسم أو وزارة تتعلق بالجند، أو تتعلق بالعسكر، وكان ميزانية العسكر تكفي، أعطاهم منها، وإلا أعطاهم تمام كفاية غزوهم من مال المصالح من الصدقات، بمعنى من بقية دواوين بيت المال الأخرى، كما في المصطلحات المعاصرة، يأخذ من بندٍ إلى بندٍ، على حسب ما تقتضيه المصلحة، فإن هذا من سبيل الله.

← قال: فإن كان على أبناء السبيل المأخوذون زكاة،

- طبعاً قطاع الطرق هم يأخذون من أبناء السبيل، ابن السبيل هو الذي في الطريق، بمعنى إذا كان هؤلاء الذين تعدى عليها قطاع الطرق هم أغنياء، فإذا كان أبناء السبيل هؤلاء أغنياء، وكان عليهم زكاة، مثل التجار الذين قد يؤخذون، ثم إن الإمام أخذ زكاة أموالهم، وهذا حق طبعاً يأخذ زكاة أموال التجار، وأنفقها في سبيل الله، كنفقة الذين يطلبون المحاربين جاز، بمعنى ما أخذها منهم كزكاة، لأنهم وجبت عليهم الزكاة، وهم ممن تعدى عليهم قطاع الطرق، فأخذ الزكاة، فوضع هذه الزكاة في هؤلاء المستحقين من الجند فلا مانع، لأنها من مصارف الزكاة، هذا معنى قوله: فإن كان على أبناء السبيل المأخوذون زكاة، مثل التجار الذين قد يؤخذون، فأخذ الإمام زكاة أموالهم، وأنفقها في سبيل الله، كنفقة الذين يطلبون المحاربين جاز.
- قسم آخر، إذن الأول: إذا كان التجار أغنياء الذين اعتدى عليهم قطاع الطرق، ثم إن الإمام أخذ من زكاتهم، لأنه فعلاً وجبت عليهم الزكاة، وصرف الزكاة أو شيء منها على هذا الجند فلا مانع.

← النوع الثاني: ولو كانت لهم شوكة قوية تحتاج إلى تأليف، فأعطى الإمام من الفياء أو المصالح،

- طبعاً ليتقيهم، إما لأنهم أقوياء، أو ليدراً شهرهم، أو ليحصل مصلحة أكبر، فقال: ولو كانت لهم شوكة قوية تحتاج إلى تأليف، فأعطى الإمام من الفياء أو المصالح أو الزكاة لبعض رؤسائهم، يعينهم على إحضار الباقين، فلا مانع، أو لترك شره، كذلك إما أنه يعينون، أو يعطيهم ليتقي شهرهم، لأنه قد يكونون أقوى من جند الإمام، أو أقوى من الجنود الذين وجهه إليهم.

← أو لترك الشر، فيضعف الباقون ونحو ذلك،

- بمعنى إذا أعطاه يضعف أصحابه، كل ذلك طبعاً المحصلة أنه ينظر ما فيه المصلحة للمسلمين، والمصلحة للقضاء على هذه الفتن.

- أولترك الشر، فيضعف الباقون ونحو ذلك جاز، وكان هؤلاء من المؤلفة قلوبهم، بمعنى أنه المصرف، لهم مصرف من مصارف الزكاة، ومصارف بيت المال، وهو تأليف القلوب، بمعنى أنه لم يعطيهم رشوة، إنما أعطاهم فعلاً لهذا المسوّغ.

← قال: وقد ذكر مثل ذلك غير واحد من الأئمة، كأحمد وغيره،

- ذكروا هذا الحكم، وهو ظاهر بالكتاب، يعني ظاهر من أدلة الكتاب، لكن ليس فيه نص في الكتاب، لكن من النظر في الأدلة، ومن السنة وأصول الشريعة.

{قال -رحمه الله تعالى-: ولا يجوز أن يرسل الإمام من يضعف عن مقاومة الحرامية، ولا من يأخذ مالا من المأخوذين التجار ونحوهم من أبناء السبيل، بل يرسل من الجند الأقوياء الأمناء، إلا أن يتعذر ذلك، فيرسل الأمثل فالأمثل.

فإن كان بعض نواب السلطان أو رؤساء القرى ونحوهم، يأمرّون الحرامية بالأخذ في الباطن أو الظاهر، حتى إذا أخذوا شيئاً قاسمهم ودافع عنهم، وأرضى المأخوذون ببعض أموالهم، أو لم يرضهم، فهذا أعظم جرماً من مقدم الحرامية؛ لأن ذلك يمكن دفعه بدون ما يندفع به هذا.

والواجب أن يقال فيه ما يُقال في الردء والعون لهم. فإن قُتلوا قُتل هو على قول أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب -رضي الله عنه- وأكثر أهل العلم.

وإن أخذوا المال قطعت يده ورجله، وإن قُتلوا وأخذوا المال قُتل وصلب. وعلى قول طائفة من أهل العلم يُقطع ويُقتل ويصلب، وقيل يخير بين هذين، وإن كان لم يأذن لهم، لكن لما قدر عليهم قاسمهم الأموال، وعطل بعض الحقوق والحدود}.

← قال: ولا يجوز أن يرسل الإمام من يضعف عن مقاومة الحرامية.

- تصوروا دائماً أن شيخ الإسلام هو يكتب مثل هذا، يكتب رسالة لهذا الوالي المنصور، فهو يستحضر وهو يكتب أنه يخاطب هذا الوالي، وكيف يسوس أعماله، ويدير ولايته، فقال: ولا يجوز أن يرسل الإمام من يضعف عن مقاومة الحرامية، بمعنى يجب أن يكون الإمام حازماً، وذا سياسة، بحيث أنه يرسل أقوياء، وغالباً ينبغي أن يقدر هؤلاء قطاع الطرق، هل هم كثيرون، هل هم أقوياء، هل لهم من عينهم، هل لهم إلى آخره، بحيث يرسل جنداً يغلب على الظن أنهم يستطيعون أن يتمكنوا من هؤلاء القطاع، أو هؤلاء المحاربين.
- قال: ولا يجوز أن يرسل الإمام من يضعف عن مقاومة الحرامية، ولا من يأخذ مالا من المأخوذون، أيضاً لا يجوز أن يكون من الجند، أو من رؤساء الجند من يتواطأ مع قطاع الطريق ويأخذ منهم مالا.

← التجار ونحوهم، من المأخوذون

- بمعنى من الذين اعتدي عليهم، بمعنى يأخذون رشوى، من الذين اعتدى عليهم من أجل أن يتمكنوا من قطاع الطريق، بمعنى أنهم أن التجار، أو أبناء السبيل، إذا لم يدفعوا، فإن رجال السلطان يضعفون، أو

يتباطؤون عن القيام بالمهمة، ولهذا قال: ولا يجوز أن يرسل الإمام من يأخذ مالا من المأخوذین التجار ونحوهم من أبناء السبيل، بل يرسل من الجند الأقوياء الأمناء، إلا أن يتعذر ذلك، فيرسل الأمثل فالأمثل.

- الأصل أن يكون الجند أقوياء، ولهذا يقولون إن في ضبطها إعراباً: بل يرسل من الجند الأقوياء الأمناء، لا أن يرسل من الجند الأقوياء، كأنه يفترض أنهم عندهم أصناف، لا، ينبغي أن يكون كلهم أقوياء وأمناء، ولهذا قال بعدها: الأمثل فالأمثل، إذا لم يوجد، فحينئذٍ الأمثل فالأمثل، إلا أن يتعذر ذلك، فيرسل الأمثل فالأمثل.

← فإن كان بعض نواب السلطان أو رؤساء القرى،

- يعني أو مقدم هؤلاء العسكرونحوهم، يأمرهم الحرامية، اللصوص يعني، وقطاع الطريق والمحاربين، بالأخذ في الباطن أو الظاهر، يعني يتساهلون ويغضون الطرف عنهم، أو حتى يتواطؤون معهم ليأخذوا، ويتسلطوا على التجار، وأبناء السبيل الأغنياء، حتى إذا أخذوا شيئاً قاسمهم يعني هذا الوالي، أو نائب السلطان، أو رئيس القرية، أو مقدم العسكر، قاسمهم، ودافع عنهم، وأرضى المأخوذین ببعض أموالهم، لاشك أن هذا فساداً، وسوف يأتي الشيخ وبين هذا، لا يكون خراب الدول إلا بهذا، إذا فسد الولاة، وفسد أصحاب الولايات، وأصحاب الإدارات، وأصحاب المسئوليات، وصاروا فعلاً يفرطون في مسئولياتهم مقابل ما يأخذونه من رشاوى، فهذا تفسد الدولة.

← وأرضى المأخوذین ببعض أموالهم، أو لم يرضهم، فهذا أعظم جُرمًا،

- يعني هذا الوالي، أو هذا النائب، أو مقدم العسكر، أعظم جُرمًا من مقدم الحرامية؛ من رئيس الحرامية؛ لأن ذلك يمكن دفعه بدون ما يندفع به هذا، بمعنى هذا الموظف هذا يمكن أن تدفعه وتستبدله، أسهل من مقاومة الحرامية.

← والواجب أن يُقال فيه ما يُقال في الردء،

- بمعنى أنه يُقتل، فأصبحوا كأنهم ردءٌ لهؤلاء الحرامية، وكأنهم ردءٌ لقطاع الطريق، فكأنهم معينٌ لهم، فإذا أخذون حكمهم، على معنى كلام الشيخ.
- والواجب أن يُقال فيه ما يُقال فيه، يعني في هذا الرئيس الذي تواطأ، أو نائب السلطان، أو رئيس القرية، أن يُقال فيه ما يُقال في الردء، والعون لهم.
- فإن قتلوا، يعني هؤلاء الحرامية قتلوا، أو قطاع الطريق قتلوا، قُتل هو أيضاً؛ لأنه هوردءٌ لهم، على قول أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب -رضي الله عنه-، وهو طبعاً حديث: لو تمالأ أهل صنعاء، فهذا من المغالاة.

← قال: وإن أخذوا المال،

- الآن أعاد الكلام على قطاع الطريق، هل تُقطع أيديهم، أو يُقتلوا، أو يُنفوا، على حسب الخلاف في الحكم السابق، قال: فإذا أخذوا المال قُطعت يده ورجله، وإن قتلوا وأخذوا المال قُتل وصلب. وعلى قول طائفة من أهل العلم يُقطع ويُقتل ويُصلب، يعني جميعاً، وقيل يُخَيَّر بين هذين، وإن كان، النائب يعني، أو رئيس القرية،

- أو مقدم العسكر، لم يأذن لهم، لكن لما قدر عليهم قاسمهم، مثله، هو ما أذن لهم، لكن لما رأى الأموال التي أخذوها كثيرةً، وسال لعبه كما يقال، إذن كأنه تواطأ معهم.
- لكن لما قدر عليهم قاسمهم الأموال، وعطل بعض الحقوق والحدود، أيضًا هذا يكون مثل الذين تواطئوا معه.

{قال -رحمه الله تعالى:- ومن أوى محاربًا أو سارقًا، أو قاتلاً ونحوهم. ممن وجب عليه حدٌّ أو حقٌّ لله تعالى، أو لأدميٍّ، ومنعه ممن يستوفي منه الواجب بلا عدوانٍ، فهو شريكه في الجرم، وقد لعنه الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم-.

روى مسلم في صحيحه، عن عليّ بن أبي طالبٍ -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «لعن الله من أحدث حدثًا، أو آوى مُحدثًا».

وإذا ظفّر بهذا الذي آوى المُحدث، فإنه يُطلب منه إحضاره، أو الإعلام به، فإن امتنع عُوقب بالحبس والضرب مرةً بعد مرةٍ، حتى يُمكن من ذلك المُحدث، كما ذكرنا أنه يُعاقب الممتنع من أداء الواجب. فما وجب حضوره من النفوس والأموال، يُعاقب من منع حضورها.

ولو كان رجلًا يعرف مكان المال المطلوب بحقٍّ، أو الرجل المطلوب بحقٍّ، وهو لم يمنعه، فإنه يجب عليه الإعلام به والدلالة عليه، ولا يجوز كتمانها، فإن هذا من باب التعاون على البر والتقوى، وذلك واجبٌ، بخلاف ما لو كان النفس أو المال مطلوبًا بباطلٍ، فإنه لا يحل الإعلام به؛ لأنه من التعاون على الإثم والعدوان، بل يجب الدفع عنه؛ لأن نصر المظلوم واجبٌ.

ففي الصحيحين، عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا» ، قلت: يا رسول الله، أنصره مظلومًا، فكيف أنصره ظالمًا؟ فقال -صلى الله عليه وسلم-: «تمنعه من الظلم، فذلك نصرك إياه».

وروى مسلم نحوه عن جابر، وفي الصحيحين عن البراء بن عازب -رضي الله عنه- قال: أمرنا رسول الله بسبعٍ، ونهانا عن سبعٍ، أمرنا بعبادة المريض، واتباع الجنّاة، وتشميت العاطس، وإبرار القسم، وإجابة الدعوة، ونصر المظلوم، وإفشاء السلام، ونهانا عن خواتيم الذهب، وعن الشرب بالفضة، وعن المياثر، وعن لبس الحرير والقسي والديباج والإستبرق}.

← قال -رحمه الله:- ومن أوى محاربًا أو سارقًا، أو قاتلاً ونحوهم،

- هذا نوع آخر أيضًا من الموقف من قطاع الطريق، ومن السراق، ومن المحدثين الإجرام في الدولة، وهو من آواهم، من آوى من المحاربين وقطاع الطريق أو السراق، أو القاتل ونحوهم، ممن وجب عليه حدٌّ أو حقٌّ لله -تبارك وتعالى- أو لأدميٍّ، ومنعه ممن يستوفي منه الواجب بلا عدوانٍ، فهو شريكه في الجرم، بمعنى أنه لا يجوز للإنسان أن يؤوي هؤلاء المجرمين، ولهذا قيدها قال: ومنعه ممن يستوفي منه الواجب بلا عدوانٍ، أما إذا كان يخاف منه، كما سوف يأتي، أو يضره، فهذا شيء آخر.

← فهو شريكه في الجرم، وقد لعنه الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم-.

- وفي الحديث حديث عليّ بن أبي طالبٍ في صحيح مسلم: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ أَحْدَثَ حَدَّثًا، أَوْ آوَى مُحَدَّثًا»، فكلهم ملعونون، فكأن الجرم واحدٌ، بمعنى أنه المُحدث أو من آواه، كلهم ملعونون.

← قال: وإذا ظفر بهذا الذي آوى المُحدث، فإنه يُطلب منه إحضاره،

- بمعنى الإمام أو نائبه إذا ظفر بهذا المؤوي فإنه يطلب منه إحضار هذا المُحدث، أو الإعلام بمكانه، فإن امتنع فتحل عقوبته، فإنه يُعاقب بالحبس والضرب مرةً بعد مرة، حتى يُمكنَ من ذلك المُحدث، لا بد أن يدل على المُحدث، كما ذكرنا أنه يُعاقب الممتنع من أداء الواجب، فإذا كان هذا واجبًا عليه، فامتنع من أدائه، فإنه ولا بد أن يُعاقب حتى يؤدي هذا الواجب.
- قال: فما وجب حضوره من النفوس والأموال، يُعاقب من منع حضورها.
- قال: ولو كان رجلًا يعرف مكان المال المطلوب بحق، أو الرجل المطلوب بحق، الرجل يجوز فيها النصب، ويجوز فيها الجر، بمعنى أن يعرف مكان الرجل أو يعرف الرجل، يجوز فيها الوجهان.

← ولو كان رجلًا يعرف مكان المال المطلوب بحق، أو الرجل المطلوب بحق،

- يعني يعرف الرجل المطلوب بحق، أو يعرف مكان الرجل المطلوب بحق، وهو لم يمنعه، بمعنى لم يمتنع عنه، بحيث أنه أقوى منه أو كذا، فإنه يجب عليه الإعلام به والدلالة عليه، لا بد أن يُخبر السلطان أو نائبه بهذا المُحدث، أو بهذا المعتد، أو هذا المطلوب بحق، فإن هذا من باب التعاون على البر والتقوى، وذلك واجبٌ.

← قال: بخلاف ما لو كان النفس أو المال مطلوبًا بباطل،

- أما إذا كان مطلوبًا بباطل، كأن أن ولي الأمر ظالمٌ، أو أيضًا يخشى عليه أن يجور عليه في العقوبة، فإنه لا يحل الإعلام به؛ لأنه من التعاون على الإثم والعدوان، بل يجب الدفع عنه؛ لأن نصر المظلوم واجبٌ.
- ففي الصحيحين، عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «**انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا**»، قلت: يا رسول الله، أنصره مظلومًا، يعني معلومٌ كيف أنصره مظلومًا، لكن كيف أنصره ظالمًا؟ فقال -صلى الله عليه وسلم-: «**تمنعه من الظلم، فذلك نصرك إياه**».
- وكذلك حديث البراء: أمرنا رسول الله بسبعٍ، ونهانا عن سبعٍ، ومنها: ونصرة المظلوم، وإبرار القسم فيه روايتان: إبرار القسم، وإبرار المقسم.
- والمياثر، لا مانع تكون لفظتين في الحديث، قد تكون تحتاج إلى توضيح، المياثر من الوثارة، والوثارة هي الشيء الوثير، وهي طبعًا هذا الذي نهى عنه النبي -صلى الله عليه وسلم-، من المياثر كما قال الشُّراح: هو نوعٌ من المراكب، نوعٌ من مراكب العجم، داخلٌ في تركيبها الإستبرق، يعني الحرير، داخل في تركيبها الحرير والديباج. والمياثر أصلها وثر، لكن قلبت الواو إلى ياء لكسر الميم، مياثر، أو مياثر.
- والقسي، أيضًا قال: ونهى عن القسي، أيضًا كذلك القسي ثيابٌ، كان أصلها من، قيل اسم مدينةٍ نسبت إليها، وقيل أن أصلها قز، من القز، وهو نوعٌ من الإستبرق، ونوعٌ من الحرير، وهي ثيابٌ من كتانٍ مخلوطةٌ بالحرير، المقصود أنها كلها من أنواع الحرير، المياثر والحرير والقسي، والديباج، والإستبرق، كلها أسماء للحرير، وكلها معلومٌ أنها ممنوعٌ منها الرجال.

قال -رحمه الله تعالى:- فإن امتنع هذا العالم به من الإعلام بمكانه، جازت عقوبته بالحبس وغيره، حتى يُخبر به؛ لأنه امتنع من حقٍّ واجبٍ عليه، لا تدخله النيابة، فعوقب كما تقدم، ولا تجوز عقوبته على ذلك، إلا إذا عُرفَ أنه عالمٌ به.

وهذا مطردٌ فيما يتولاه الولاية والقضاة وغيرهم، في كل من امتنع من واجبٍ، من قولٍ أو فعلٍ، وليس هذا بمطالبةٍ للرجل بحقٍّ وجب على غيره، ولا عقوبة على جناية غيره، حتى يدخل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الإسراء: 15]. وفي قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «أَلَا لَا يَجْنِي جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ».

وإنما ذلك مثل أن يُطلبَ بمالٍ قد وجب على غيره، وهو ليس وكيلًا ولا ضامنًا ولا له عنده مالٌ. أو يعاقب الرجل بجريرة قريبه أو جاره، من غير أن يكون هو قد أذنب، لا بترك واجبٍ، ولا بفعل محرّم، فهذا الذي لا يحل.

فأما هذا فإنما يعاقب على ذنب نفسه، وهو أن يكون قد علم مكان الظالم، الذي قد تعلق به حقوق المستحقين، فيمتنع من الإعانة والنصرة الواجبة عليه في الكتاب والسنة والإجماع، إما محاباةً أو حميةً لذلك الظالم، كما قد يفعل أهل المعصية بعضهم ببعضٍ، وإما معاداةً أو بُغضًا للمظلوم. وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8].

وإما إعراضًا عن القيام لله، والقيام بالقسط الذي أوجبه الله، وجُبْنَا وفشلًا وخذلانًا لدينه، كما يفعله التاركون لنصر الله ورسوله، ودينه، وكتابه، الذين إذا قيل لهم انفروا في سبيل الله اثقلوا إلى الأرض. وعلى كل تقدير فهذا الضرب، يستحق العقوبة باتفاق العلماء.

ومن لم يسلك هذه السبل، عطّل الحدود وضَيّع الحقوق، وأكل القوى الضعيف.

قال -رحمه الله-: فإن امتنع هذا العالم به من الإعلام بمكانه، جازت عقوبته بالحبس وغيره.

- طبعًا هذا الذي أوى مُحدثًا أو علم به، وامتنع عن الإخبار، فإنه تجوز عقوبته بالحبس وغيره ، كما مر في ما سبق، حتى يُخبر به؛ لأنه امتنع من حقٍّ واجبٍ عليه، الآن الشيخ يريد أن يُفصّل بين الحق الواجب، وما ليس بواجبٍ، بين هذا وبين قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

فقال: لأنه امتنع من حقٍّ واجبٍ عليه، لا تدخله النيابة.

- بمعنى ليس فرض كفايةٍ، وإنما حقٌّ عينيٌّ؛ لأنه هو الذي يعرف مكانه، ولا يعرفه أحدٌ غيره.
- فعوقب كما تقدم، ولا تجوز عقوبته على ذلك، إلا إذا عُرفَ أنه عالمٌ به.
- طبعًا لاحظوا أن الشيخ كما قلنا لكم هو يكتب كتابًا لوالٍ، ولهذا وهو يكتب يستحضر أنه أمام الوالي، وأن الوالي سوف يمثل بما جاء في هذا الكتاب، ولهذا قال احترازًا: ولا تجوز عقوبته على ذلك، إلا إذا عُرفَ أنه عالمٌ به، بمعنى لا تُقدم، ولهذا سوف يأتي معنا أنه لا بد التحري، ليس كل من رفع دعوى أو كذا تُسمع كلامه، فالشيخ على درجةٍ من النباهة، وعلى درجةٍ من الاستحضار، مع أنه سمح بالعقوبة، وسمح بالسجن لهؤلاء، لكنه قال: لا يُقدم على هذا إلا عُرف، وتحقق أنه فعلاً أنه قد آواه، أو أنه يعرف مكانه، وكذا وكذا، بمعنى لا بد للوالي ألا يُقدم إلا بعد التحري والتثبت، ولهذا قال: ولا تجوز عقوبته على ذلك، إلا إذا عُرفَ أنه عالمٌ به، عرف الوالي، أو عُرفَ أنه عالمٌ به.

← قال: وهذا مطردٌ فيما يتولاه الولاية والقضاة وغيرهم.

- بمعنى ليس خاصًا في قطاع الطريق، وليس خاصًا بمن كلفهم الإمام في متابعة قطاع الطريق والمحاربين، لا، حتى الولاية والقضاة، وغيرهم، إذا وجد من يكتب الحق أو يخفيه أو كذا، فإنهم يتعاملون بمثل هذا التعاون.
- في كل من امتنع من واجبٍ قد وجب عليه، فإنه لابد أن يُكَلَّف أن يقوم بهذا الواجب، فإن امتنع، فإنه عُرضةٌ للعقوبة، امتنع من قولٍ أو فعلٍ.
- قال: وليس هذا، هذا التفريق، وليس هذا بمطالبةٍ للرجل بحقٍ وجب على غيره، لا، نقول: نحن لا نتكلم عن الحق الواجب على قاطع الطريق أو على السارق، أو على المحارب، نتكلم عن فعله هو، من حيث أن أوى مُحدثًا، أو أنه كتم عن الإخبار بمكان هذا المُنذِب.

قال: وليس هذا مطالبةً للرجل بحقٍ وجب على غيره، ولا عقوبةً على جناية غيره، حتى يدخل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، [الإسراء: 15].

- لاحظوا أنه كما قلت الشيخ يستحضر أنه يخاطب الوالي،... بمعنى لا يلتبس عليك بين هذا وهذا، فهذا ليس داخلًا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، لا، نحن لا نتكلم عن القاطع والمحارب، نحن نتكلم على جريمة الإيواء، وجريمة كتمان الخبر، وأنت تعلم مكان هذا المُنذِب.
- وفي قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «أَلَا لَا يَجْنِي جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ».
- وإنما ذلك، بمعنى مثال ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، بمعنى العمل الذي لست مسئولًا عنه، مثل أن يُطَلَّبَ بمالٍ قد وجب على غيره، على أخيك تُطالب أنت، أنت لست مسئولًا عن مال أخيك، أو حتى مال أبيك.

← وهو ليس وكيلاً ولا ضامناً ولا له عنده مالٌ،

- ما له أي علاقة، فإذن لا يُطالب به، وخاصةً إذا كان أخوه المُطالب فقيرًا، وهذا غنيٌّ، تقول للغني يجب أن تدفع عن أخيك، لا يلزم، فهذا ظلمٌ، هذا معنى ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، مادام أخي المطالب فقيرًا، وأنا غنيٌّ، أنا لا أطالب لأنني غنيٌّ لأدفع عن أخي الفقير على جهة الوجوب، أو على جهة القضاء، أما إذا كان تبرعًا أو إحسانًا، أو صلة رحمٍ، شيءٌ آخر، أما يُطالب، لا، وهو ليس وكيلاً، ولا ضامناً، ولا له عنده مالٌ، بمعنى أنه مدينٌ، أو في ذمته له شيءٌ.

أو يعاقب الرجل بجريمة قريبه أو جاره، من غير أن يكون هو قد أذنب، لا بترك واجبٍ، ولا بفعل محرّمٍ، فهذا الذي لا يحل،

- هذا هو الذي يصدق عليه: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، و«أَلَا لَا يَجْنِي جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ».
- فأما هذا، الذي أوى مُحدثًا، أو كتم خبره، أو كتم مكانه، فإنما يعاقب على ذنب نفسه، وهو أن يكون قد علم مكان الظالم، الذي قد تعلق به حقوق المستحقين، فيمتنع من الإعانة والنصرة، ولهذا أيضًا ذكر إما حمية، أو محاباةً -نسأل الله السلامة-، إما محاباةً طبعًا لصداقةٍ، أو حميةً، -نسأل الله السلامة- ذلك الظالم قد تكون الحمية جاهليةً وعصبيةً وقبليةً إلى آخره.

- كما قد يفعل أهل المعصية، وفي نسخة: أهل العصبية، وأهل العصبية قد تكون أقرب في المعنى، وأدل على المقصود من المعصية، وإن كان كله أهل معصية.

← وإما معاداة أو بُغضًا للمظلوم،

- لاحظ، هو ذكر إما محاباةً، وإما حميةً، وإما معاداةً وتُغضُّ للمظلوم -نسأل الله السلامة-، وأشدّها: وإما إعراضًا عن القيام لله، أعوذ بالله، هذا أشدها، بمعنى ألا يقيم دود الله، ولا يقيم الحق، فهذا كله الأنواع التي تجعل الإنسان -نسأل الله السلامة- لا يقيم الحق على نفسه، ولا يعين ولي الأمر على إقامة الحق.

← قال: وعلى كل تقدير فهذا الضرب،

- يعني هذا النوع، هذا الضرب يستحق العقوبة باتفاق العلماء.

← ومن لم يسلك هذه السبل،

- هذه الخلاصة، ومن لم يسلك يعني من الولاة، والقضاة، والإمام، ونواب الإمام، من لم يسلك هذه السبل، بحيث أنه يقطع دابر الفساد، ويقطع دابر المجرمين، ومملئو المجرمين، ومن لم يسلك هذه السبل، عطّل الحدود وضيع الحقوق، وأكل القوى الضعيف.
- شيخنا الشيخ ابن عثيمين، في تعليقه، استدرك استدراكًا لطيفًا في ضبط أكل، يقول: تصلح أكل، ولو كانت أكل كانت أجمل، وما قاله لطيف حقيقةً، لأن الأفعال التي قبلها، عطّل، وضيع، وأكل، سوى أكل القوى الضعيف، يعني أكل القوى حق الضعيف، وإلا أكل صحيح، المعنى فيها ظاهرٌ.
- وكأنه لو قلنا: وأكل القوى الضعيف، بدا لي الآن أنها أكل كأنها أظهر، لأن عطّل الحدود، وضيع الحقوق، هذه خاصة بما ذكر الشيخ، وأكل القوى الضعيف، كأنها قاعدة، كما يقول: وأكل الضعيف الضعيف، تصير كأنها النتيجة، أنها أكل القوى الضعيف.

{قال -رحمه الله تعالى-: وهو يُشبهه من عنده مال الظالم المماطل من عينٍ أو دينٍ، وقد امتنع من تسليمه لحاكمٍ عادلٍ، يوفي به دينه، أو يؤدي منه النفقة الواجبة عليه لأهله أو أقاربه أو مماليكه أو بهائمهم. وكثيرًا ما يجب على الرجل حقٌّ بسبب غيره، كلما تجب عليه النفقة بسبب حاجة قريبه، وكما تجب الدية على عاقلة القاتل. وهذا الضرب من التعزير عقوبةٌ لمن علم أن عنده مالاً أو نفساً يجب إحضاره، وهو يحضره؛ كالقطّاع والسُّراق وحماتهم، أو علم أنه خبيرٌ بهم وهو لا يخبر بمكانه}.

قال: وهو يُشبهه من عنده مال الظالم المماطل من عينٍ أو دينٍ، وقد امتنع من تسليمه لحاكمٍ عادلٍ، يوفي به دينه، أو يؤدي منه النفقة.. إلى آخره.

- بمعنى أن هذا الذي عطّل الحقوق، كما قال الشيخ: أن هذا هو الذي يؤدي إلى الفساد، وهذا يشبهه من عنده مال الظالم المماطل، من عينٍ أو دينٍ، عين نقود، أو عين بضائع عينية، أو دين في الذمة، وقد امتنع من

تسليم هذا الظالم لحاكمٍ عادلٍ، تسليم المال، لأنه هو عنده مالٌ، الظالم المماطل، وامتنع من تسليمه لحاكمٍ عادلٍ، يوفي به دينه، أو يؤدي منه النفقة الواجبة عليه لأهله أو أقاربه أو مماليكه أو بهائم.

← قال: وكثيرًا ما يجب على الرجل حقٌّ بسبب غيره،

- هذا صحيحٌ، حق الزوجة، حق البهائم إلى آخره.
- كلما تجب عليه النفقة بسبب حاجة قريبه، وكما تجب الدية على العاقلة، فما وجب على العاقلة هو حقٌ لغيره، لكن الشارع أوجبها على العاقلة.

وهذا الضرب من التعزير عقوبةٌ لمن عُلِمَ أن عنده مالاً أو نفساً يجب إحضاره، وهو يحضره؛ كالقطّاع والسرّاق وحماتهم، أو علم أنه خير بهم وهو لا يخبر بمكانه،

- كل هؤلاء كما قلنا يجب عليهم أن يقوموا بهذه المسئوليات، ويجب على الإمام أن يأخذ هذا الحق منهم، وإن امتنعوا، فإن للإمام أن يوقع عليهم العقوبة المناسبة التي تؤدي إلى أن تصل الحقوق إلى أهلها، والله أعلم، وصلى الله على محمدٍ، وآله وصحبه وسلم.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

